

WIPO/ACE/14/13 REV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 يوليو 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

التجارب الوطنية والإقليمية بشأن أنشطة الويبو المتعلقة ببناء القدرات في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

مساهمتان من إعداد بوتسوانا والمحكمة العليا لشرق الكاريبي

1. وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (اللجنة) في دورتها الثالثة عشرة، المنعقدة في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2018، على أن تنظر، في دورتها الرابعة عشرة، في "تبادل التجارب الناجحة بشأن خدمات بناء القدرات، وخدمات الدعم التي تقدمها الويبو لأغراض أنشطة التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي، لفائدة الوكالات والمسؤولين الوطنيين طبقاً لتوصيات أجندة التنمية والولاية المخولة للجنة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمتين من دولة عضو واحدة (بوتسوانا)، ومن مراقب واحد (منظمة دول شرق البحر الكاريبي).

2. وتشدد المساهمتان على أهمية بناء القدرات بوصفه نهجاً فعالاً لتمكين السلطات من الاضطلاع بأنشطة إنفاذ للملكية الفكرية ناجحة، وتؤكدان جودة أنشطة بناء القدرات التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، فيما يتعلق بالبرامج واختيار الخبراء، والنهج العملي المتبع في تنفيذ الأنشطة. وتبرز مساهمة منظمة دول شرق البحر الكاريبي أوجه التآزر بين أنشطة الويبو ومعهد التعليم القضائي للمحكمة العليا لشرق الكاريبي في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. أما مساهمة بوتسوانا فتبين مدى التأثير الذي أحدثته المساعدة التشريعية المقدمة من الويبو في مجال إنفاذ الملكية الفكرية على الإصلاح التشريعي على الصعيد الوطني، وتؤكد جودة دليل الويبو التدريبي المصمم خصيصاً لتزويد سلطات إنفاذ القانون بالفهم والمعرفة اللازمين لاستهداف التزيف والقرصنة.

3. وترد المساهمتان بالترتيب التالي:

أنشطة الويبو المتعلقة ببناء القدرات ودعم أنشطة التدريب في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية،

3..... وإنفاذ الملكية الفكرية في بوتسوانا

9 المحكمة العليا لشرق الكاريبي وبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية.

[يلي ذلك المساهمتان]

أنشطة الويبو المتعلقة ببناء القدرات، ودعم أنشطة التدريب في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية وإنفاذها في بوتسوانا

مساهمة من إعداد السيد/ كوندكتور بول ماسينا، المسجل العام، الهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية، غابورون، بوتسوانا*

الملخص

عقب مقدمة عن بوتسوانا، وعن الهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية (الهيئة)، وقوانين الملكية الفكرية المطبقة في بوتسوانا، تصف المساهمة المساعدة التي تلقتها بوتسوانا في السنوات الأخيرة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)؛ سواء في شكل مساعدة قانونية في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، أم من خلال تنظيم العديد من أنشطة بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية. ولزيادة دعم بناء القدرات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية في بوتسوانا، وضعت الويبو، بالتعاون مع الهيئة، دليلًا تدريبيًا مخصصًا بعنوان "التحقيق في جرائم الملكية الفكرية ومقاضاة مرتكبيها في بوتسوانا" لسلطات إنفاذ قوانين الملكية الفكرية والمدعين العامين. وتشير المساهمة أيضًا إلى عدد من التحسينات التي نفذتها بوتسوانا في مجال إنفاذ الملكية الفكرية عقب المساعدة التي قدمتها الويبو.

أولاً. المقدمة

ألف. لمحة عن بوتسوانا

1. بوتسوانا بلد غير ساحلي يقع جنوب قارة إفريقيا. ولها حدود مع جنوب إفريقيا وناميبيا وزامبيا وزيمبابوي. ويقع ما يقرب من ثلثي البلد داخل المناطق الاستوائية. ويبلغ عدد سكانه 2 230 905 نسمة (إحصائيات بوتسوانا، 2016)، ويحقق معدل نمو قدره 1.8 في المائة سنويًا (تقديرات البنك الدولي، 2016).
2. وأهم الصادرات جلبًا للإيرادات في بوتسوانا هي الأحجار الكريمة يليها النحاس ورماد الصودا ولحوم البقر والسياحة. وتواصل بوتسوانا جهودها الحثيثة لتنويع اقتصادها المعتمد أساسًا على الماس من خلال سياسة التنويع الاقتصادي التي أطلقتها وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة.
- باء. الهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية
3. الهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية هي كيان شبه حكومي تابع لوزارة الاستثمار والتجارة والصناعة، أنشئ بموجب قانون هيئة الشركات والملكية الفكرية لعام 2011 (CAP 42:13).
4. والغرض من إنشاء الهيئة بطابع شبه حكومي هو تحسين الكفاءة التشغيلية، ومن ثم تسهيل ممارسة الأعمال التجارية في بوتسوانا؛ وإقامة منظمة لديها مقومات الاستدامة ذاتيا؛ وجذب رأس المال البشري والاحتفاظ به.

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

5. وتمثل مهمة الهيئة في تسجيل الشركات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية. وبذلك، تتولى الهيئة تنفيذ أربعة قوانين: قانون الشركات (CAP 42:01)، وقانون تسجيل أسماء الشركات (CAP 42:05)، وقانون الملكية الصناعية (CAP 68:03)، وقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (CAP 68:02). عندما أنشئت الهيئة، جرى التسليم بضرورة قيامها أيضًا بوظيفة العلاقات العامة على نحو فعال؛ لتوعية الجمهور بالشروط المنصوص عليها في القوانين التي تديرها الهيئة، والعقوبات المترتبة على عدم الامتثال لها، وحقوق كل طرف من الأطراف المعنية، والخدمات التي تقدمها الهيئة. وفي ضوء ما تقدم، أنشئت إدارة الامتثال والتوعية وخدمات العملاء في الهيئة.

جيم. قوانين الملكية الفكرية

6. قامت بوتسوانا بتحديث القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية؛ أي قانوني حق المؤلف والملكية الصناعية. جرى تعديل قانون الملكية الصناعية الحالي (CAP 68:03) في عام 2010؛ بغية تمكين بوتسوانا من الوفاء بالتزاماتها بفعالية وفقا لكل من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، واتفاق وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات.

7. وصدر في عام 2000 قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (CAP 68:02)، وعُدل في عام 2006. وهو يتفق بصورة عامة مع اتفاق تريبس، واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ومعاهدة الويبو لحق المؤلف، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

ثانيا. المساعدة التي تقدمها الويبو لإذكاء احترام الملكية الفكرية في بوتسوانا

ألف. المساعدة القانونية

8. وسعيا لتحسين مشهد الملكية الفكرية العام، ولكي يستفيد البلد استفادة كاملة من فوائد نظام الملكية الفكرية، طلبت بوتسوانا من الويبو، في عام 2013، إجراء تقييم تشخيصي للإطار القانوني الوطني لإنفاذ الملكية الفكرية. واقتضى هذا إجراء مقابلات، وتنظيم حلقات عمل ضمت مختلف الأطراف المعنية، وتقييم قوانين بوتسوانا لتحديد مدى ملاءمتها لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية على نحو فعال يتماشى مع الجزء الثالث من اتفاق تريبس. ومن بين الكيانات المعنية مسجل الشركات والملكية الفكرية (الهيئة حاليا)، وسلطات الجمارك، والشرطة، ومكتب حماية المستهلك، ومكتب المعايير، والمدعين العامين، ودوائر النائب العام، وجمعية حق المؤلف، ورابطات أصحاب الحقوق، والأوساط القانونية.

9. وجرى تقييم جملة قوانين من بينها قانون المخدرات والمواد ذات الصلة 1992 (CAP 63:04)، وإجراءات قانون الجرائم الخطيرة 1990 (CAP 08:03)، وقانون مراقبة السلع والأسعار والرسوم الأخرى 1973 (CAP 43:08)، وقانون المعايير 1995 (CAP 43:07)، وقانون مراقبة الأغذية 1993، (CAP 65:05)، وقانون العقوبات 1964 (CAP 08:01)، وقانون الجمارك والمكوس 1970 (CAP 50:01)، وقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2000 (CAP 68:02)، وقانون الملكية الصناعية، 2010 (CAP 68:03)، وقانون حماية المستهلك، 1988 (CAP 42:07) وأنظمة حماية المستهلك 2001.

10. وأسفر التقييم الذي أجرته الويبو عن نتيجة مفادها أن بوتسوانا لديها ما يكفي من القوانين التي يمكن استخدامها لإنفاذ الملكية الفكرية (رغم الحاجة المحتملة إلى إعادة النظر في بعض هذه القوانين). ومن ثم لا يمكن عزو التحديات أمام إنفاذ

الملكية الفكرية بالكامل إلى الإطار القانوني. فقد أشارت بعض الكيانات المعنية إلى عدد من الصعوبات التي تتكثف إنفاذ القوانين التشريعية المختلفة، وأهمها انعدام الجهود المنسقة؛ بمعنى أن القوانين قد تكون قائمة، لكنها لا تنص على منح الضباط بعض السلطات؛ مثل الاعتقال وتوجيه التهم والتحقيق، مما يقلص إلى أبعده دورهم في الإنفاذ. ويقدر ما يتقصد ضباط الشرطة مسؤولية إنفاذ جميع القوانين المكتوبة في البلد، ويفتقرون إلى القدرات اللازمة من حيث الإلمام بالقوانين، والتهم التي تنطبق في حالة التعدي على الملكية الفكرية. وقد أدى غياب الجهود المتضافرة إلى تدفق البضائع المقرصنة والمزيفة إلى السوق بلا هوادة، مما يمثل خطراً على صحة المستهلكين، وعائقاً أمام الاستثمار، وإجحافاً بأصحاب الحقوق، إضافة إلى آثار سلبية أخرى جمة.

11. وتمخض التقييم عن توصيات بشأن إجراء تغييرات في العديد من القوانين لتعزيز إنفاذ الملكية الفكرية. ومن أهم هذه التوصيات إدراج أحكام بشأن التدابير الحدودية في قانون الجمارك للتصدي لاستيراد السلع التي يُرغم أنها تحمل علامات تجارية مقلدة، والسلع المقرصنة. وتتناول توصيات أخرى سبل الانتصاف المدنية في كل من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وقانون الملكية الصناعية.

12. وعلى المستوى التشغيلي، قُدمت توصية مهمة أخرى بشأن إنشاء هيئة مشتركة بين الوكالات تضم ممثلين عن الوزارات ووكالات إنفاذ القانون المعنية والنيابة العامة والسلطة القضائية. كما أُوصي بإنشاء وحدة متخصصة في الشرطة لجرائم الملكية الفكرية. وأكد التقييم مجدداً ضرورة توعية الجمهور بأهمية احترام الملكية الفكرية، وضمان توفير المعلومات التي يسهل الوصول إليها بشأن ما يجب القيام به والمكان الذي يجب التوجه إليه في حالة انتهاك الملكية الفكرية.

13. وقد أصبح تقييم الويبو للإطار القانوني لإنفاذ الملكية الفكرية في بوتسوانا نموذجاً تركز عليه جميع مبادرات الهيئة الرامية إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وقد نُفذت بعض التوصيات؛ حيث صدر في عام 2018 قانون جديد للجمارك، يتضمن الجزء الثالث منه أحكاماً لتدابير الحدود، إضافة إلى إنشاء هيئة مشتركة بين الوكالات لمعالجة قضايا إنفاذ الملكية الفكرية.

14. ووفقاً لمؤشر حقوق الملكية الدولية لعام 2018، الصادر عن التحالف من أجل حقوق الملكية، حتل بوتسوانا المرتبة 62 عالمياً، والسابعة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من حيث حماية حقوق الملكية الفكرية¹. وبغية تعزيز إنفاذ الملكية الفكرية، تعمل بوتسوانا حالياً على تطوير سياسة وطنية للملكية الفكرية تعمل على ترسيخ إنفاذها بوصفها قضية بالغة الأهمية يتعين معالجتها. ومن المزمع عرض هذه السياسة المقترحة على البرلمان خلال عام 2019. إضافة إلى أنه يجري حالياً مراجعة كل من قانون حق المؤلف وقانون الملكية الصناعية، مع أخذ التعليقات القانونية الواردة من الويبو في الحسبان.

باء. مبادرات بناء القدرات

15. وبفضل مساعدة الويبو، اضطلع بالعديد من أنشطة التدريب والتوعية بالملكية الفكرية لبناء قدرات سلطات الإنفاذ المختلفة.

¹ <http://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/botswana>.

16. وفي الفترة من 27 إلى 29 يونيو 2018، نظمت الهيئة بالاشتراك مع الويبو حلقة عمل لكبار ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة حول إدكاء الاحترام للملكية الفكرية. وذلك بهدف نشر المعارف بشأن إنفاذ الملكية الفكرية. ناقشت الحلقة موضوعات؛ مثل قرصنة حق المؤلف، والعلامات التجارية المقلدة، وسبل الانتصاف المدنية بموجب اتفاق تريبس، والتخلص الآمن بيئياً من السلع المخالفة للملكية الفكرية، والتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائياً.

17. وقبل حلقة العمل، أعدت الويبو بالتعاون مع الهيئة نسخة مخصصة من دليل الويبو التدريبي "التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائياً" لاستخدامه في بوتسوانا. وقد صُمم دليل التدريب التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها في بوتسوانا، الذي جرى إطلاقه أثناء حلقة العمل، خصيصاً لتوجيه سلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين، وتقديم إرشادات عامة بشأن العناصر القانونية للقرصنة والتزوير، وقضايا التحقيق والأدلة ذات الصلة.

18. وعقب الانتهاء من حلقة العمل، أحرزت بوتسوانا تقدماً في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، وبوجه خاص في تحويلها إلى تطبيق آليات الإنفاذ الجنائي التي تنص عليها قوانين الملكية الفكرية بدلاً من فرض رسوم على متبكي المصنعات المحمية بموجب الملكية الفكرية، مع إقرارهم بالذنب والاشتغال بالتجارة دون ترخيص، وهو ما كان سائداً لفترة طويلة. وبغية ترسيخ استخدام آليات إنفاذ القانون الجنائي (التي لا تزال في مهداها) تتعاون الهيئة مع كل من مديرية النيابة العامة والشرطة. ولم يسبق للنيابة العامة، التي تستند إلى العمل الأساسي الذي تقوم به الشرطة لجمع الأدلة، أن تعاملت مع قضية للملكية الفكرية، لكن لدى اتصال الهيئة بها، أعربت عن استعدادها للتعاون مع الهيئة في ملاحقة جرائم الملكية الفكرية قضائياً.

19. وتحرص الهيئة كل الحرص على تعزيز التعاون مع الشرطة. وينطوي ذلك على شن مدهات مشتركة، وتنشيف الموظفين الجدد وموظفي الخدمات بشأن تطبيق قانون حق المؤلف وصلاحيات الإنفاذ التي ينص عليها. وعبر السنوات الأربع الماضية، تعاونت الهيئة مع شرطة بوتسوانا في شن 39 مدهمة، صودرت خلالها أقراص مقرصنة من أقراص فيديو رقمية وأقراص مدجة موسيقية تبلغ قيمتها 2 863 920 بولا بتسواني (حوالي 266 239 دولاراً أمريكياً). ومن خلال التحريات الدقيقة تواصلت الهيئة والشرطة مسح الأسواق بحثاً عن بؤر نشاط السلع المخالفة لحقوق الملكية الفكرية.

20. ويهدف التعاون بين الهيئة ومديرية النيابة العامة والشرطة إلى ضمان توجيه الاتهام لمرتكبي جرائم الملكية الفكرية وفقاً للأحكام الجنائية الواردة في قوانين الملكية الفكرية الوطنية، وتلقيهم العقوبات المناسبة. وقد يكون التعاون الناجح لبناء السوابق القضائية في هذا المجال بمثابة نقطة انطلاق لتحديد ما يمكن إدخاله من تحسينات في مجالات أخرى لنظام الملكية الفكرية لزيادة ضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية في بوتسوانا.

21. كما أبرمت الهيئة اتفاقاً مع دائرة الإيرادات الموحدة لبوتسوانا (BURS)، وجامعة بوتسوانا، في إطار جهودها لتعزيز إنفاذ الملكية الفكرية، وتنشيف البلاد بشأنها. وعند دخول سلع مخالفة للملكية الفكرية إلى البلاد يقوم مسئولو دائرة الإيرادات بإبلاغ الهيئة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، حيث يتم حجز السلع وتسليمها؛ مما يتيح للهيئة والإنتربول فرصة العمل مع أصحاب الحقوق والتعاون معهم لإحالة المخالفين إلى المحكمة.

22. ومن المشكلات الرئيسية إجماع أصحاب الحقوق عن تقديم الأدلة اللازمة لمحاكمة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية. ولمعالجة هذا الأمر، تعمل الهيئة على إشراك أصحاب العلامات التجارية، للتأكد من توفر ممثلين محليين لهم يمكنهم المساعدة في تحديد السلع المخالفة للملكية الفكرية في الوقت المناسب، ودعم الهيئة ودائرة الإيرادات الموحدة والإنتربول في ملاحقة المخالفين.

23. في الوقت الراهن بات القضاة والموظفون القضائيون في بوتسوانا أكثر ثقة في إمكانية ملاحقة جرائم الملكية الفكرية قضائياً، وأكثر استعداداً للتعامل مع هذه القضايا. ومن أجل مواصلة تدريب القضاة، تقدمت بوتسوانا مؤخراً بطلب إلى أكاديمية الويبو لتسجيل قضاة في الدورة العامة بشأن الملكية الفكرية للقضاة. وأعرب القضاة والموظفون القضائيون عن سعادتهم بالمساعدة التي تقدمها الويبو، وتطلعهم إلى المزيد من برامج التدريب.

24. وإضافة إلى التدريب المقدم لموظفي إنفاذ القانون والقضاة والموظفين القضائيين، استفادت بوتسوانا أيضاً من برامج أخرى تقدمها الويبو، مثل دورات الويبو التدريبية عبر الإنترنت. ومنذ عام 2010، تتيح الويبو، بالتعاون مع المنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الفكرية (أريبو) الفرص لبوتسوانا للحصول على درجة الماجستير في قانون الملكية الفكرية التي تقدمها الجامعة الأفريقية في زيمبابوي. وكانت هذه المساهمات موضع تقدير كبير، كما كان لها أبلغ الأثر في ضمان فهم بوتسوانا للملكية الفكرية، وهو ما يجعل المسير نحو ترسيخ احترام الملكية الفكرية في نهاية المطاف أيسر قليلاً.

جيم. مبادرات أخرى للإنفاذ

25. في الفترة ما بين عامي 2016 و 2017، نظمت الهيئة بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بوتسوانا حلقة عمل حول الملكية الفكرية لأصحاب الحقوق ووكالات إنفاذ القانون. وأتيح لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في الحلقة فرصة التعلم من أفضل الممارسات التي طورتها الولايات المتحدة الأمريكية.

26. وفي الفترة من 23 إلى 25 أبريل 2019، استضافت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع أريبو حلقة عمل في بوتسوانا؛ بغية تزويد القضاة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالمعارف المتعلقة بالتحقيق في جرائم الملكية الفكرية. حضر الحلقة قضاة من منطقة الجماعة الإنمائية ومن الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى مسؤولين من أريبو ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.

27. وفي الفترة من 20 إلى 22 مايو 2019، استضافت بوتسوانا حلقة عمل إقليمية بشأن إنفاذ الملكية الفكرية لتدريب المدربين من الشرطة والمدعين العامين، المنوط بهم تدريب ضباط الشرطة والمدعين العامين على التعامل مع جرائم الملكية الفكرية. وتلقت الحلقة الدعم من كل من الويبو وأريبو ووزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية.

28. وتبرهن المبادرات آفة الذكر على التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ببناء بوتسوانا لتكون مركز امتياز لمكافحة جرائم الملكية الفكرية في المنطقة.

دال. أنشطة التوعية

29. وفي إطار جهودها لتحسين سبل إنفاذ الملكية الفكرية، استحدثت بوتسوانا مفهومًا لإنشاء نوادي للملكية الفكرية في المدارس بوصفها وسيلة مستدامة لتوعية تلاميذ المدارس بالملكية الفكرية. ومن المتوقع أن تتولى أريبو تنسيق المشروع بدعم من الويبو وجمهورية كوريا. كما اختيرت بوتسوانا لتكون إحدى الدول الأعضاء الثلاث التي ينفذ فيها المشروع، الذي من المقرر أن يبدأ في 2019.

30. وتحتفل بوتسوانا، منذ عام 2012، باليوم العالمي للملكية الفكرية لإذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية. واضطلع بالعديد من الأنشطة لتوعية البلد بقيمة الملكية الفكرية بما في ذلك عقد حلقات عمل وندوات وإجراء مناقشات على التلفزيون الوطني

إضافة إلى تنظيم مسيرات مكافحة القرصنة والبرامج الإذاعية والأنشطة في الجامعات والمدارس الثانوية. وفي عام 2019، احتفلت بوتسوانا باليوم العالمي للملكية الفكرية تحت شعار "أكسب الذهبية: الملكية الفكرية والرياضة". وحضر الحدث أصحاب المصلحة في مجال الرياضة، وشملت الأنشطة نقاشاً لطلاب المدارس الثانوية بالإضافة إلى كلمة رئيسية ألقاها محامي رياضي من الولايات المتحدة الأمريكية. كما حظي الحدث بحضور 44 قاضياً من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، كانوا في بوتسوانا لحضور حلقة عمل نظمها المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO).

ثالثاً. الخلاصة

31. تعزز بوتسوانا كثيراً بالمساعدة التي قدمتها الويبو في مجال إدكاء الاحترام للملكية الفكرية. كما أن المشورة التي قدمها مختلف الخبراء المشاركين في حلقات العمل، والتوجيهات المقدمة من خلال دليل التدريب أسهمت إسهاماً ملحوظاً في الملاحقة القضائية لحالات انتهاك الملكية الفكرية. وفي الوقت الراهن أقامت الهيئة شراكة مع مديرية النيابة العامة لتنفيذ إجراءات الملاحقة القضائية لهذه القضايا. تعمل الهيئة أيضاً مع وكالات إنفاذ مختلفة مثل دائرة الإيرادات الموحدة والانتربول لضمان تنفيذ جميع القوانين التي تدعم حماية الملكية الفكرية في بوتسوانا. ومن خلال هذه المبادرة تم إدخال قانون الجمارك وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات إلى الصورة للمساعدة في مقاضاة جرائم الملكية الفكرية.

[نهاية المساهمة]

المحكمة العليا لشرق الكاريبي وبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية

مساهمة أعدتها حضرة القاضية السيدة غيرتيل ثوم، قاضية في محكمة الاستئناف، ورئيسة معهد التعليم القضائي في المحكمة العليا لشرق الكاريبي، كاستريس، سانت لوسيا²

الملخص

تنظر هذه المساهمة في الأهمية التي يكتسبها بناء القدرات في مجال إدارة العدالة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في منظمة دول شرقي الكاريبي، وتتطرق المساهمة أيضا إلى فوائد المساعدة التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بخصوص تدريب الموظفين القضائيين. وتطلّ حقوق الملكية الفكرية دون قيمة ما لم يتم إنفاذها بفعالية وبسرعة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يتلقى الموظفون القضائيون التدريب الملائم للبت في قضايا الملكية الفكرية. وتتمتع الويبو بخبرة واسعة في مجال الملكية الفكرية ويمكنها الاستعانة بأفضل الخبراء الخارجيين، وقد أثبتت الويبو في السابق قدرتها على تقديم التدريب في المجالات المختلفة للملكية الفكرية، بما في ذلك سبل الإنصاف المدنية والجنائية، التي يمكن أن تطبقها المحكمة خلال إجراءات التقاضي في قضايا التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتسوق المساهمة في ختامها اقتراحا لتمكين الويبو وكيفية تعزيز التدريب الموجه للموظفين القضائيين.

أولا. المقدمة

1. أنشئت المحكمة العليا لشرق الكاريبي (ECSC) بموجب الأمر القضائي رقم 223 لسنة 1967 الصادر عن المحكمة العليا لهيئة الدول المنتسبة لجزر الهند الغربية. وتتضمن المحكمة العليا لشرق الكاريبي المحكمة العليا في كل دولة أو إقليم عضو، بالإضافة إلى محكمة الاستئناف. ويشمل اختصاص المحكمة العليا لشرق الكاريبي الدول الأعضاء التالية، وهي: أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وأقاليم ما وراء البحار البريطانية الثلاثة أنغيلا والجزر العذراء البريطانية ومونتسيرات.

ثانيا. منظمة دول شرق الكاريبي

2. تنتمي الدول الأعضاء والأقاليم التي تخضع لاختصاص المحكمة العليا إلى منظمة دول شرق الكاريبي وهي منظمة دون إقليمية. وتهدف منظمة دول شرق الكاريبي إلى المواءمة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية، وتشجيع الحوكمة السلمية في بلدان شرق الكاريبي سواء المستقلة أو غير المستقلة. وقد أحدثت منظمة دول شرق الكاريبي بموجب معاهدة 1981، وقد عدّلت المعاهدة في 2010، وأطلق عليها اسم معاهدة باستير المنقحة. وتضم منظمة دول شرق الكاريبي الدول والأقاليم المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى المقاطعتين الفرنسيتين المارتينيك وغوادلوب، وقد انضمت المقاطعتان إلى المعاهدة بالترتيب في 2016 و2019.

² الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

3. وتهدف منظمة دول شرق الكاريبي، إلى:

- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفقا لمعاهدة تشاغواراموس المنقحة، وميثاق الأمم المتحدة،
- ومساعدة الدول الأعضاء على إنجاز التزاماتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي، مع ضرورة الالتفات إلى دور القانون الدولي كإطار للسلوك،
- وإتاحة منتدى مؤسسي لمناقشة وتيسير التغيرات الدستورية والسياسية والاقتصادية الضرورية لإنجاح التنمية في الدول الأعضاء وللمساهمة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

4. وتمشيا مع أهداف منظمة دول شرق الكاريبي المذكورة، تفوض معاهدة باستير المنقحة للدول الأعضاء، عند تنفيذ قرارات المنظمة، الاضطلاع بالعمل المشترك والسعي إلى وضع السياسات المشتركة في المجالات المتنوعة، ومنها:
(أ) المؤسسات القضائية وإدارة القضاء، و(ب) التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، و(ج) حقوق الملكية الفكرية.

5. وتنتمي الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي إلى منظمة التجارة العالمية، وتخضع لأحكام اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس). وقد عملت الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي بنشاط، منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 1995، على تقديم الحماية القانونية للملكية الفكرية. وقد نصت جميع الدول الأعضاء في تشريعاتها على حقوق الملكية الفكرية، مثل حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة والتصاميم الصناعية وأصناف النباتات الجديدة. وعلاوة على ذلك، تنص تشريعات الدول الأعضاء أيضا على حماية الأسرار التجارية والمعارف التقليدية.

ثالثا. التعدي على الملكية الفكرية وإنفاذ الملكية الفكرية

6. ينظر إلى المحكمة العليا، عند تبنا في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، على أنها محكمة وطنية تبت في الدعوى في مستوى التقاضي الأول لمحكمة العدل العليا في كل دولة أو إقليم يتبع منظمة دول شرق الكاريبي، وفي محكمة الاستئناف. وتتعلق بعض تلك المنازعات الوطنية بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، وفقا للتشريعات السارية في البلدان الدول والأقاليم المذكورة.

7. وتعد محكمة الاستئناف، بناء على معاهدة باستير المنقحة، المحكمة ذات الاختصاص الأصلي في الكل المنازعات المبينة في المعاهدة، ومنها المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي تضطلع في بقية الحالات، بالتنسيق بخصوص العمل المشترك ومواءمته وتنفيذه، وتسعى خاصة إلى وضع السياسات المشتركة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

8. وعليه، فمن الضروري أن تكون المحكمة العليا لشرق الكاريبي مملّمة بمختلف حقوق الملكية الفكرية التي قد ترد في المنازعات الوطنية بين طرفين في إحدى الدول أو الأقاليم الأعضاء، ويجب أن تكون المحكمة مملّمة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والتي تكمل معاهدة باستير المنقحة، إذ تتمتع المحكمة بالاختصاص الأصلي والحصري للنظر في تلك المسائل.

رابعاً. معهد التعليم القضائي

9. أحدثت المحكمة العليا لشرق الكاريبي معهد التعليم القضائي، وأسندت له الولاية التالية، وهي:

- تعزيز إدارة القضاء بواسطة التعليم والتدريب، عبر إتاحة وتسهيل الضوء على المعارف والمهارات والفهم التي يحتاجها الموظفون القضائيون ومساعدوهم من أجل أداء مسؤولياتهم على الوجه الأكمل،
- وإذكاء الوعي بالنظام القضائي لدى الجمهور،
- وأداء مهام هيئة الاعتماد للبرامج التدريبية.

10. ومن هذا الأساس، يلتزم معهد التعليم القضائي بتنسيق وتنظيم المؤتمرات والبرامج والمشاريع والندوات والدورات التدريبية وحلقات العمل المتنوعة، وفقاً للولاية التي كلف بها.

خامساً. التعاون بين معهد التعليم القضائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية

11. تبنت المحكمة العليا لشرق الكاريبي، بموجب ولايتها، في منازعات الملكية الفكرية التي تعرض عليها، وتقوم بتسوية المنازعات بين الدول والأقاليم الأعضاء، المتعلقة بمعاهدة باستير المنقحة، ومنها المنازعات بخصوص الملكية الفكرية، وينبغي أن تكون المحكمة العليا ملزمة بقوانين الملكية الفكرية المذكورة والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، المبينة في أحكام معاهدة باستير المنقحة. ومن الأفضل أن توجه المحكمة العليا لشرق الكاريبي برامج التدريب المستمر في مجال الملكية الفكرية لفائدة الموظفين القضائيين العاملين في المحكمة العليا لشرق الكاريبي.

12. وتخصص الويبو جزء هاماً من عملها لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وتساعد على إحداث البيئة الكفيلة بتمكين الملكية الفكرية من لعب دورها وتحفيز الابتكار والإبداع، واحتضان البيئة التي تمنح المنافع المتساوية للملكي حقوق الملكية الفكرية ومستخدميها. وتهدف شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية إلى:

- تقديم الدعم، على الصعيد الدولي، من أجل مناقشة السياسات بطريقة مستنيرة وقائمة على الدراسات العملية،
- وتعزيز القدرات في الدول الأعضاء في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بفعالية، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية للمستهلكين،
- ونشر ثقافة الاحترام للملكية الفكرية، بواسطة التعليم وإذكاء الوعي.

13. وعلى هذا الأساس، فمن الطبيعي أن تتضافر الجهود بين معهد التعليم القضائي وشعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في الويبو. وقد تعاون معهد التعليم القضائي مع الويبو، في إطار بعض برامجها، من أجل تقديم التدريب في مجال الملكية الفكرية للمؤسسات القضائية، على صعيد المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. وتقدم الويبو منذ بعض الوقت عدداً من أنشطة بناء القدرات والدعم للأنشطة التدريبية في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية وفي مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وقد عقدت الويبو ندوة بشأن الملكية الفكرية في سانت لوسيا لفائدة السلطة القضائية في المحكمة العليا لشرق الكاريبي، في يوليو 2001. وشاركت الويبو في 28 و29 يوليو 2006 في تنظيم الندوة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية التي عقدت في فندق فورت يونغ في دومينيكا، وحضرها قضاة المحكمة العليا لشرق الكاريبي.

14. وفي 25 و26 يوليو 2018 نظم معهد التعليم القضائي بالاشتراك مع الويبو ندوة بشأن الملكية الفكرية ضمن المؤتمر القضائي السنوي لمعهد التعليم القضائي الذي عقد لمدة يومين في سانت لوسيا. وقد تطرقت الندوة للمواضيع التالية:

- إذكاء الاحترام للملكية الفكرية - رد متوازن على التعدي على حقوق الملكية الفكرية،
- وجرائم الملكية الفكرية والمصلحة العامة،
- وحماية الملكية الفكرية وإنفاذها في شرق الكاريبي،
- وجرائم الملكية الفكرية،
- وإصدار الأحكام والتناسب والتخلص من السلع المقلدة أو المقرصنة،
- سلوكيات المستهلكين،
- والقرصنة والتزوير وتقليد الأغلفة،
- وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لفائدة المؤسسات القضائية.

سادسا. فوائد التدريب في مجال الملكية الفكرية

15. تضمنت ندوة 2018 عددا من المحاضرات الواضحة والموجزة والثرية بالمعلومات. وقد أبدى المشاركون اهتماما بتلك المحاضرات وبالمناقشات التي تبعتها، وقد أعربوا عن رضاهم الشديد على التدريب إجمالاً. وعموماً، قدمت شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في الويبو للموظفين القضائيين، خلال مدة غير قصيرة، التدريب الذي يحتاجونه في مجال الملكية الفكرية، باعتماد مقارنة عملية مكنت من خلق التفاعل بين مقدمي العروض والمشاركين. وقد شملت البرامج التدريبية عددا من الموظفين المحليين الملمين بقوانين الملكية الفكرية في المنطقة وعلى التحديات المحلية، وعليه نوقشت المسائل التي طرحت خلال الندوة، في سياقها المحلي. وقد أعرب الموظفون القضائيون عن استفادتهم من المواد المعروضة على شراخ البوروبونت والمعلومات الأخرى التي اطلعوا عليها في ندوة 2018. وقد بلغت نسبة المشاركين الذين لن يسبق لهم المشاركة في أي تدريب في مجال الملكية الفكرية، ما يقارب 80% من المشاركين. وقد اكتسب المشاركون الجدد فهما أعمق لطرق تطبيق الإجراءات المدنية، مثل التعويضات والإجراءات التحفظية والحجز، وتطبيق الإجراءات الجنائية، ومنها الأوامر القضائية للمصادرة والاتلاف والغرامات والسجن، بالإضافة إلى اكتسابهم فهما أعمق للعوامل المختلفة التي ينبغي أن تأخذها المحكمة بعين الاعتبار عند البت في قضية معينة. وقد أمكن لمحكمة الاستئناف البت بسرعة في قضية ملكية فكرية عرضت عليها بعد ثلاثة شهور من ندوة 2018.

سابعا. سبل المضي قدما

16. قد يكون من المفيد أن يقدم الجولة القادمة من البرامج التدريبية عدد من قضاة الملكية الفكرية الذين يتمتعون بخبرة واسعة في التعامل مع قضايا الملكية الفكرية. وعموماً، يتيح التدريب للمشاركين فرصة الحصول على المعارف المرتبطة بمختلف أوجه التعدي على الملكية الفكرية وإنفاذ الملكية الفكرية والقضايا الأخرى ذات الصلة، وسيعود التدريب على يد عدد من القضاة الذين يتعاملون بشكل شبه حصري مع قضايا الملكية الفكرية، بالنفع لأعضاء المحكمة العليا لشرق الكاريبي وسيتيح لهم

إمكانية النفاذ إلى بعض المعارف العملية الإضافية بخصوص طريقة تسوية منازعات الملكية الفكرية في مرحلة التقاضي أو الاستئناف. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد الاطلاع على وجهات نظر مختلفة لقضاة من بلدان مختلفة. وسيستفيد الموظفون القضائيون في المحكمة العليا لشرق الكاريبي من المشاركة في اجتماع مشابه لمنتدى قضاة الملكية الفكرية الافتتاحي الذي عقد في جنيف من 7 إلى 9 نوفمبر 2019، غير أن هذا الاجتماع لا ينبغي أن ينظم كمنتدى يتناقش فيه القضاة بل كدورة تدريبية بالأساس.

ثامنا. الخلاصة

17. تلعب حقوق الملكية الفكرية دورا متزايدا في المعاملات الدولية في السلع والخدمات، مما خلق طلبا متزايدا على حماية الملكية الفكرية. ولا يمكن حماية الملكية الفكرية دون قوانين حقوق الملكية الفكرية ودون إدارتها بشكل فعال ومنظم. غير أن حقوق الملكية الفكرية تفرغ تماما من معناها إذا لم توضع الآليات المناسبة لإنفاذها. وتعدّ المحاكم عنصرا هاما ضمن آليات إنفاذ الملكية الفكرية، ومن هذا المنطلق رأى معهد التعليم القضائي الحاجة إلى بناء قدرات الموظفين القضائيين في المحكمة العليا للملكية الفكرية وتمكينهم من تطبيق قوانين الملكية الفكرية الوجيهة بكل فعالية. ولذا سيبقى العمل على التدريب أحد الأولويات الرئيسية.

[نهاية الوثيقة]